### وزير المالية: سنحيل أي مخالف للنيابة إذا وجد الدليل... وخليل: إذاً موعدنا عند مناقشة «أملاك الدولة»

# الجلاهمة: أحلنا متهمين للنيابة... وعلى الجهات الحكومية تشكيل لجان تحقيق فيها

■ القضيبية - أماني المسقطي، حسن المدحوب

الجلاهمة: المسئولية الأولى في إحالة المخالفين للنيابة تقع على عاتق الجهات الرسمية

□ أنهى مجلس النواب في جلسته أمس مناقشة ثلاثة تقارير لديوان الرقابة المالية للأعوام 2006 و2007 و2008، وصوت بالإجماع لصالح توصيات اللجنة المالية التي عرضت التقارير الثلاثة مع توصياتها عليها.

وصب غالبية النواب الذين قدموا مداخلاتهم يوم أمس جام غضبهم على الحكومة إزاء ما اعتبروه مخالفات صارخةً ومتكررة لجهات حكومية وثقتها تقارير ديوان الرقابة المالية المتعاقبة.

وقال رئيس ديوان الرقابة المالية، حسن الجلاهمة، في الجلسة إنهم أحالوا فعلاً عدداً من الأشخاص إلى النيابة العامة، بعد اكتشاف الديوان شبه فساد لديهم في عملهم في جهات حكومية.

وأضاف الجلاهمة «الديوان إذا اتضح له أن هناك أدلة جنائية على أي شخص أو جهة فلن يقف ساكنا، وسيرسلها إلى النيابة العامة، ونحن فعلاً قمنا بذلك، لكننا لا نستطيع أن نذكر الأسماء في تقاريرنا، لأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته».

وتابع «فيما يتعلق بالمادة 11 من قانون ديوان الرقابة المالية التي تتيح له إحالة المخالفين للنيابة العامة، نقول إن المسئولية الطبيعية الأولى تقع على عاتق الجهات الرسمية التي توجد فيها هذه المخالفات، ويمكن إنشاء لجان تحقيق أيضاً فيها».

وقدم الجلاهمة في مداخلته التي أدلى بها في ختام مداولات مجلس النواب بشأن تقارير الرقابة المالية للأعوام 2006 و2007، و2008 شكره للنواب جميعا على إطرائهم، مؤكداً أن «الديوان ملتزم بقانون يحدد عمله وصلاحياته، وهذه التقارير هي جهد كبير للعاملين في الديوان، لكننا نشدد على أن هذا واجبنا في العمل الذي نقوم به».

وأضاف «يجب أن نذكر أن تقارير الرقابة حمالة أوجه، وهناك فعلاً بعض الجهات التي قامت بإصلاح أمورها، ولكي أكون منصفاً فإن ممتلكات عملت أموراً كبيرة، كما أن كل الشركات قدمت ملاحظات بما يفترض أنها قامت بإصلاحه».

من جهته، قال زير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة «وزارتنا تقابل مبنى النيابة العامة، ونحن مستعدون للذهاب مع أي شخص من صباح الغد، لكن أن نرمي الاتهامات بلا دليل فإن ذلك يسيء إلى كل البحرينيين».

وواصل «أي شخص عنده دليل سنذهب معه إلى التحقيقات ونقدم بلاغاً عنه، لأنه ليس دورنا أن ندافع عن أحد، وسنكون شاكرين لكم إذا قدمت أدلة على ذلك، نحن أول من تحرك في بعض هذه الموضوعات، لكننا نحتاج إلى أدلة حقيقية وليس عناوين سياسية، وينبغي أن نصل إلى قناعة قبل أن نتحرك، ولابد أن نتأكد».

من جانبه، علق رئيس اللجنة المالية، عبدالجليل خليل، على كلام الوزير بالقول «اتفق مع الوزير في أن المخالفات لا تختص فقط بوزارة المالية، وكل الجهات ذات اختصاص، وأقول إننا سنعرض تقرير لجنة التحقيق في أملاك الدولة يوم الثلثاء المقبل، وهذه اللجنة شكلت بعد جهد قدمه تقرير الرقابة المالية، وقد أثبتنا بما لايدع مجالاً للشك أن هناك تعديات صارخة على عقارات وأراضي الدولة».

وزير المالية: مستعدون لإحالة من يثبت تورطه بالفساد إلى النيابة (تصوير: أحمد آل حيدر)

### خليل: «التجاوزات واضحة»... فليفل: مشترياتنا سرية

# مخالفات «الدفاع» تسخن مناقشات «تقارير الرقابة»

□ سخنت الملاحظات الواردة على وزارة الدفاع في تقارير المجلس سخونة المناقشات النيابية، والرد الحكومي عليها، إذ بدأ مدير القضاء العسكري يوسف فليفل بالتأكيد أن وزارة الدفاع تعاونت بشكل كامل مع ديوان الرقابة المالية.

وقال: «نحن نتعاون معه في توفير كل الوثائق المطلوبة، ما عدا الوثائق ذات الصبغة السرية فيما يتعلق بالهياكل التنظيمية، وتعداد القوات المسلحة التي لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال تسليمها، بحكم أنها سرية، وقد تم إمدادهم بالدليل القانوني الذي يحتوي على كل الوثائق المطلوبة، بما لايخل بمبدأ السرية».

وأضاف «في موضوع المناقصات فإن «الدفاع» لها نظام خاص معمول به منذ فترة طويلة، ومجلس المناقصات على علم به وقد خاطبناه، ونحن الآن ندرس العلاقة معهم في هذا المجال، وعليه فإنني أود التأكيد على أننا على استعداد تام للتعاون مع ديوان الرقابة المالية، ولكن نختلف معهم في تفسير النص الدستوري».

من جهته رد وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة أن المادة 33 (ز) من الدستور، تعطي للوزارة الحق في عدم الذهاب إلى مجلس المناقصات، مؤكداً أن «وزارة الدفاع تعمل وفق القانون والدستور».

وبعد مداخلة الوزير أبدى النائب جاسم السعيدي اعتراضه على كلام رئيس اللجنة المالية عبدالجليل خليل، ليرد عليه الأخير بقوله: «كل مصروف لم يحدد في الموازنة أو زائد عن التقديرات المخصصة للوزارات لا يجوز أن تتجاوزه إلا بقانون»، مضيفاً «لجنتنا ليست ضد وزارة الدفاع، وقد وافقنا على فتح اعتماد إضافي لها في موازنة 2009، ولسنا هنا في مجال المزايدات».

وفي مداخلة أخرى في الصدد ذاته قال النائب السيدمكي الوداعي: «إن موازنة وزارة الدفاع تقع ضمن الموازنة العامة، لذلك فإن على الوزارة أن تلتزم بالدستور، إن أي قانون يخالف الدستور يجب أن يلقى في البحر».

خليل: الدفاع تجاوزت موازنتها في 2008 بـ 29 مليوناً

## الفاضل: هدف الحكومة الإصلاح ومن يقول غير ذلك مخطئ

□ شدد وزير شئون مجلسي الشورى والنواب عبدالعزيز بن محمد الفاضل في جلسة مجلس النواب أمس على أن الحكومة تعمل من أجل الإصلاح والتعاون مع مجلس النواب.

وقال: إن مجلس النواب قد أدرج في الفصل التشريعي الأول مناقشة الحساب الختامي مع تقرير ديوان الرقابة المالية...، نافياً في الوقت نفسه ما ذكر خلال الجلسة من أن الحكومة لا تتعاون مع المجلس.

وأوضح الوزير أن «هذا الأمر غير صحيح وأن هدفنا الإصلاح ومن يقول غير ذلك مخطئ»، مشيراً إلى أن الإصلاح يجب أن يستند إلى القانون وأنه لا يجوز توجيه الاتهامات إلى أي شخص من دون دليل.

الوزير الفاضل

## أبو الفتح: مخالفات الوزارات «مسلسل مكسيكي»

□ قال نائب رئيس اللجنة المالية، النائب عيسى أبو الفتح، إنه إذا لم تكن هناك أدلة على وجود مخالفات فما معنى كل هذا العمل الذي قام به ديوان الرقابة المالية والنواب!

وأضاف «نرى جيوشاً من مسئولي الدولة، من أصحاب الرواتب المتضخمة، ويبدو أن الأمور المخالفات تسير كأنها (مسلسل مكسيكي)»، متابعاً «نحن باركنا للحكومة ولمجلس التنمية الاقتصادية إنشاء الصندوق السيادي لممتلكات، لكن على الحكومة أن تلتزم بمبادئ

النائب عيسى أبو الفتح

(سنتياغو)، فمن غير المعقول أن شركة رأس مالها 10 مليارات تخالف نظامها الأساسي، هذه المخالفات سترجعنا إلى عقود من التاريخ والعبارة الشهيرة التي قالها المأمون لأحد ولاته: إما اعتدلتم أو اعتزلتم».

## سلمان: ملاحظات «الرقابة» تتكرر عاماً بعد آخر

□ قال النائب الشيخ علي سلمان: «تكررت الملاحظات الموجهة من ديوان الرقابة إلى وزارات، وورد تكرار توصيات عليها أعوام بعد أعوام ويبدو أنه ليست هناك استجابة لهذه التوصيات، وكأن ليس هناك إيمان حقيقي بتوصيات ديوان الرقابة، أن مجمل التوصيات هي توصيات إيجابية».

وتابع أن «لا استجابة متناسبة ولا خطوة للأمام من أجل ألا تبقى التوصيات مجرد توصيات ولا تجد طريقها للتنفيذ، ألا يمكن لرئيس الديوان أن يتقدم للنيابة العامة بتوصية

الشيخ علي سلمان

للتشديد السياسي حتى لا يبقى السير على هذه الوتيرة في التعامل مع توصيات الديوان؟».

وأضاف «لدينا مشكلة أيضاً أن صلاحيتنا ستقتصر على التوصيات، ولكن اللجنة المالية تكرر توصيات الديوان التي ذكرها على رغم وجود توصيات خاصة بها.

## خالد: حرامية 2008 يزيدون على 2003... والمسئولون المخالفون ينتحرون

□ حمل النائب محمد خالد تقريري ديوان الرقابة المالية للعامين 2003 و2008، وقال: «انظروا إلى تقرير 2003 ما أضعفه، وتقرير 2008 ما أضخمه، وكأنه (قطو صار متين)، وهناك فرق كبير بين حرامية 2003 وحرامية 2008، وتوقعنا أن الحرامية سيقلون في 2008، لأن هناك مجلساً وطنياً وشفافية، ولكن للأسف فإن أعدادهم ازدادت».

وأضاف «طارت الطيور بأرزاقها من الحرام، للأسف أن هذا التقرير يصدر للزينة فقط، يتسلمه المسئولون ويضحكون... ويقولون لحسن الجلاهمة مشكور ولازم نستجوب... من دون فائدة».

وتابع «ولم نسمع عن استدعاء وزير أو تأنيب ضمير، ووزير المالية يقول لنا: حين أكون في الخارج أرى

محمد خالد

أن الناس بخير وفرحين، ولكنه في المجلس يسمع المشكلات. وأنا أقول إن الوزير أو المسئول فور نشر مخالفاته في الصحافة يستقيل أو ينتحر أو يقدم للمحاكمة، ولكن في البحرين نتفاجأ بأن المتجاوز يستمر في التجاوز. وأنا أسأل: هل يعقل أن يتم ضخ 300 مليون دينار لشركة مفلسة طلقها أصحابها بالثلاث؟ بل إن الحكومة ومجلس التنمية الاقتصادية يتفاذفانها ككرة التنس».

## بو صندل: تقارير الرقابة المالية أثبتت تخبط الحكومة

□ قال النائب إبراهيم بوصندل إنه ثبت من تقارير الرقابة المالية عدم دقة تقديرات الموازنة العامة للدولة، وثبت منها أن هناك تخبطاً في الجوانب الإدارية في بعض الوزارات، كما ثبت ضعف أنظمة التدقيق الداخلية، وعدم التقيد بالقوانين.

وتابع «إذا استمر الحال بهذا الشكل فلن يتغير شيء إطلاقاً، وفي كل عام تزداد الصفحات في تقرير الرقابة المالية وتزداد المخالفات، لكن وزارة المالية لم تتعاون معنا، ولا نلومها دائماً لأن الأمور ليست دائماً في أيديها».

إبراهيم بوصندل

## مراد: شبكة دعارة في «طيران الخليج»... ومضيفات يداومن في اليخوت!

□ قال النائب عبدالحليم مراد في مداخلة قدمها خلال جلسة النواب المنعقدة أمس (الثلثاء) إنه سيفجر قنبلة من العيار الثقيل في بعض «مخالفات طيران الخليج»، كاشفاً عن مستند قال إنه صادر عن الشركة يؤكد اكتشافها شبكة دعارة، ذاكراً أن هناك مضيفات يتسلمن رواتبهن لكنهن «يداومن في اليخوت». وأضاف أن ديوان الرقابة المالية كشف المخالفات الموجودة في الجهات الرسمية، ويجب تقديم المخالفين إلى النيابة العامة، لأن مهماته يجب أن تعزز بإحالة بعض القضايا إلى النيابة وهذا ما تأكدنا أنه حصل في بعض القضايا فعلاً.

وتابع أن «ممتلكات» تأسست في العام 2006، وأصولها تبلغ

عبدالحليم مراد

10 مليارات، وتملك استثمارات 39 شركة، منها 13 شركة تملكها الحكومة بالكامل، وعلى رغم ذلك فإن لجنة الاستثمار في الشركة لم تجتمع مدة 6 أشهر، وعلى رغم ذلك فإن ملايين تم ضخها في جهات مختلفة من دون أي اجتماع».

## فيروز: نقص موازنة «توبلي الإسكاني» بسبب المناقلات

□ أشار النائب جلال فيروز إلى تخصيص مبلغ 19 مليون دينار في موازنة الدولة للعامين 2007-2008 لمشروع توبلي الإسكاني، ناهيك عن تخصيص 23 مليون دينار للمشروع ذاته في الموازنة التالية خصص لها، لافتاً إلى أن النقص في موازنة المشروع جاء بسبب التدوير والمناقلات التي أجريت على الموازنة من دون التزام بقانون الموازنة، متسائلاً: «أين دور وزير المالية بمسئوليته عن المناقلات المالية؟».

كما لفت إلى ملايين الدنانير من الإيرادات غير المحصلة، وقال: «عام بعد الآخر نسأل الحكومة كيف يمكن للوزارات أن تخالف المواد الدستورية، ولا يوجد أي رد لذلك؟».

جلال فيروز

## كاظم: لجنة العلاج في الخارج تدار بـ «البركة»

□ قال النائب السيد جميل كاظم إنه لابد من إحكام الرقابة على وزارة الصحة فيما يتعلق بمصروفات العلاج في الخارج، والتأكد من مدى التزامها بالأنظمة والقوانين، وتوضيح آليات عملها لأن تقارير الرقابة المالية الأخيرة أشارت إلى أن هناك استثناءات في هذا المجال وهي 29 حالة استثناء قام بها الوزير، وحالة واحدة استثناء من قبل الوكيل، على رغم أن هناك الكثير من الرسائل التي يقدمها النواب لبعض المواطنين المحتاجين إلى

سيد جميل كاظم

العلاج، ويأتيهم رد الوزارة أن العلاج متوافر في البحرين، أو أن الموازنة لا تكفي.

وأضاف أن لجنة العلاج في الخارج تدار «على البركة»، وتدل الملاحظات على أنه لا توجد أنظمة، وهي بعيدة كل البُعد عن التنظيم.

## الفضالة: المستفيدون من الصرف في تقرير «الرقابة» هم السعداء

□ قال النائب ناصر الفضالة: «الظاهر أن المستفيدين من أوجه الصرف في تقرير ديوان الرقابة هم السعداء، ونتحدى وزير المالية أن يأتينا بدليل يثبت دخول دينار واحد كمردود من «الفورمولا 1» في الموازنة».

وانتقد الفضالة عدم تضمين الحساب الختامي الموحد للدولة للعام 2008 في تقرير الديوان، مؤكداً أن المجلس لن يقوم بالطبطبة والإشادة، وإنما سيستمر في ممارسة دوره كمراقب وناقد.



ناصر الفضالة